المطلوب من قمة المؤتمر الاسلامي

لا نريد استباق ما يمكن ان يتمخض عنه مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي من قرارات. لكن المطلوب من هذا المؤتمر، الذي بلغت تكاليفه اكثر من بليون دولار، ان يتجاوز في نتائجه مجرد اعادة الاعتبار لنظام كامب ديفيد في مصر، وتسليط الاضواء على حسني مبارك، وتبادل الابتسامات بين اصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة، حسب الترتيب البروتوكولي الذي جاء على لسان رئيس المؤتمر في كلمته الافتتاحية.

نقول ذلك لان ما يبدو من خلال التغطية الإعلامية الهادئة في اجهزة اعلام بعض الدول العربية والغربية تتركز على الجانب الاجتماعي للقاءات الجارية على هامش المؤتمر، وعلى اللقاءات العامة التي يلقيها رؤساء الوفود في قاعة المؤتمر.

وفي نظرنا ونظر الكثيرين ان المعيار الحقيقي لنجاح المؤتمر هو في القرارات والاجراءات العملية التي يتخذها لوقف الحرب العراقية الايرانية، وحرب المخيمات في لبنان، وتأييد مشروع المصالحة الوطنية الذي اعلنته حكومة افغانستان الديموقراطية، هذا في الجانب المباشر والعاجل للقضايا التي تشغل بال شعوب المؤتمرين وغيرهم من الشعوب. اما في الجانب السياسي العام ذي الطبيعة الاستراتيجية التي تتعلق بمصير هذه الشعوب ومستقبلها فهناك الموقف من قضية الشعب الفلسطيني، ومن الهجمة الامبريالية ضد استقلال وثروات شعوب تلك البلدان.

وفي هذا الجانب بالذات هناك دول، مشاركة في المؤتمر، لا تخفي ارتباطاتها بالامبريالية ومحاولاتها لتصفية قضية الشعب الفلسطيني على اساس مشاريع مستوحاة من واشنطن. وهي في هذا المؤتمر بالذات تسعى الى استصدار قرار بهذا الخصوص يلغي، من الناحية العملية، قرار المؤتمر الرابع الذي اكد قرارات قمة فاس وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وذلك بالتحايل على فكرة عقد المؤتمر الدولي، وتفريغ هذا المؤتمر من دوره ومضمونه ليصبح مجرد مظلة لتمرير المشاريع الاميركية والصفقات المنفردة.

لقد عرفت شعوبنا بتجربتها ان العديد من قادة دولها يستطيعون اخفاء مقاصدهم الحقيقية وراء خطابات "حماسية" في الجلسات المفتوحة، وقرارات عامة تحتمل اكثر من تفسير. ولهذا فان الدعوة للتضامن العربي، مثلا، مقرونة بالمطالبة باعادة النظام المصري الى الجامعة العربية تفرغ تلك الدعوة من مضمونها الكفاحي وتجيرها لصالح الذين يسعون لجر الدول العربية لخدمة المشاريع الامبريالية وخاصة نهج كامب ديفيد لحل القضية الفلسطينية.

ولا يختلف الامر عن ذلك حينما يجرى التحسر على الام الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والتعاطف اللفظي معه في مقاومته للحصار المفروض عليه في لبنان، واضطهاد ابنائه، في نفس الوقت، من قبل هؤلاء المتعاطفين داخل بلدانهم. او حينما يطالب حكام الاردن ومصر وعدد آخر من حكام العرب بحل قضية الشعب الفلسطيني على أسس عادلة، ويتمسكون، في نفس الوقت، بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كاساس لذلك الحل، ولا يكتفون بمشاركة اميركا واسرائيل في التنكر لحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني بتمسكهم بذلك القرار، بل يشاركون في الاجراءات العملية لتكريس هذا التنكر.

ففي كل يوم تبرز واقعة جديدة تدل على ان خطة "التنمية" الاردنية التي تطبل وتزمر لها وسائل الاعلام ليست الا ستارا شفافا لتنفيذ مشروع التقاسم الوظيفي بين الاردن واسرائيل.

هذه الحقيقة التي يعرفها الكثيرون في الارض المحتلة وخارجها لا يلغي وجودها مجرد لقاء بين الملك حسين وياسر عرفات يتبادلان فيه المجاملات. او الاعلان عن دعوة اللجنة المشتركة للانعقاد لتوزيع المساعدة المالية السعودية.

من هنا فان الشعب الفلسطيني لا يرضيه ان يخرج مؤتمر قمة المؤتمر الاسلامي بوعود مالية لدعمه، وهو يعلم مسبقا ان هذه الوعود اذا ما نفذت ستخدم تسريع تنفيذ مشروع التقاسم الوظيفي، والمساعدة بينه وبين هدفه في اقامة دولته المستقلة. كما لا يحمل له بشائر الخلاص موافقة السلطات الاردنية على حضور هذا المؤتمر الفلسطيني او ذاك الى عمان لحضور حفل توزيع التبرع السعودي ويعود بعد ذلك من حيث جاء.

ان المعيار الحقيقي لقرارات قمة المؤتمر الاسلامي بخصوص القضية الفلسطينية هو في الرفض الحاسم للمشاريع الاميركية للقضية الفلسطينية بكل تعبيراتها وترجماتها بدءا باتفاقات كامب ديفيد وخطة ريغان وانتهاء بمشروع التقاسم الوظيفي. وهو في التأييد الصريح لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، وفي التمثيل المستقل في المؤتمر

بشير البرغوثي

دولي كامل الصلاحيات يعقد لوضع هذا الحق موضع التنفيذ، ولاقامة سلام عادل وطيد على اساس ذلك.

واذا كانت مثل هذه القرارات قد اتخذت في السابق ولم تتحقق المثابرة المطلوبة بشأنها، فان محك الجدية والاخلاص في التمسك بها يتكشف من خلال الطريقة التي ستتعامل بها قرارات المؤتمر مع مختلف قضايا الصراع مع الامبريالية التي وردت على جدول اعمال المؤتمر. اذ ليس من الجدية في شيء الامتناع عن تأييد مبادرة المصالحة الوطنية في افغانستان، ومساندة الجهود الاميركية الرامية لعرقلة تنفيذ تلك المبادرة، والتظاهر بمعارضة المشاريع الاميركية ضد الشعب الفلسطيني.

ان قرارات المؤتمر، حتى تكون جدية وتعكس مطامح شعوب الدول المشاركة فيه، يجب ان تكون في مجموعها معادية للامبريالية ومشاريعها للهيمنة على البلدان المشاركة في المؤتمر. هذا هو المعيار ولا شيء غيره.

تمويل ضخم للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة

ورد في دراسة جديدة اعدها مركز المعلومات حول الضفة الغربية، الذي يترأسه ميرون بنفنستي، ان معظم المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية لا تستطيع ان تتطور الى المرحلة التي تستغني فيها عن الاعانات الخارجية الكبيرة.

واوردت الدراسة ان ٢٠ بالمئة فقط من المستوطنات زاد عدد العائلات التي تقطنها عن ٦٠ عائلة، وهي نفس النسبة منذ العام ١٩٨٤. اما معدل سكان هذه المستوطنات فقد بلغ ثابتا منذ العام ١٩٨٢ ويساوي ٤٧ عائلة لكل مستوطنة.

ويأتي هذا التدني على الرغم من المبالغ الخيالية التي تصرفها الحكومة الاسرائيلية لبعث الحياة في هذه المستوطنات. حيث دلت الدراسة ان حجم الانفاق على الشخص الواحد في مجال الخدمات بمستوطنات الضفة الغربية يزيد بنسبة ١٤٢ بالمئة بالمقارنة مع مثيلتها المقدمة لكل شخص في تجمعات سكنية يهودية في اسرائيل. ويزيد متوسط مساهمة الحكومة الاسرائيلية في تمويل مجالس مستوطنات الضفة، للفرد الواحد، بنسبة ١٨٥ عن المتوسط المماثل في مستوطنات داخل اسرائيل. واما النفقات على خدمات التعليم والصحة والدين فهي في مستوطنات الضفة اعلى بنسبة ٨٩ بالمئة.

علاقات اسرائيل مع جنوب افريقيا العنصرية كما تتحدث عنها وسائل الاعلام الاسرائيلية

الغى القائم باعمال وزير الخارجية الاسرائيلي عيزر وايزمن الاجتماع الذي دعا اليه مدير عام الوزارة يوسف بايلين لتبادل الاراء حول علاقات اسرائيل وجنوب افريقيا. ويتضح من تعليقات الصحف الاسرائيلية هذا الاسبوع ان الموضوع لم ينته بالغاء هذا الاجتماع.

وتفيد الصحف الاسرائيلية (هآرتس، عل همشار ١/٢٧، ١/٢٨) ان موضوع العلاقات مع جنوب افريقيا لم يعد امرا عائليا داخليا، فالرئيس ريغان مطالب حتى تاريخ ٨٧/٤/١ ان يقدم للكونغرس تقريرا يدرج ويفصل فيه اسماء الدول ومدى الدعم العسكري الذي تقدمه الى جنوب افريقيا واذا كانت هذه الدول تتلقى دعما عسكريا من الولايات المتحدة، وسيلي ذلك تقديم تقرير آخر في ٨٧/١٠/١ لتحديد الخطوات التي تنوى الادارة الامريكية اتخاذها ازاء هذه الدول. وبعد انكشاف قضية صفقة الاسلحة الايرانية يصبح من الواضح ان الادارة الامريكية مضطرة (اعلاميا على الاقل) الى عرض جزء من الحقيقة على الرأي العام.

هذه هي خلفية تحركات مدير عام الخارجية الاسرائيلية بايلين الاخيرة (دليل اهتمامه المفاجئ بحقوق لانسان) في الدعوة الى تقديم موقف اسرائيلي من جنوب افريقيا. هذا التحرك الذي ازعج يتسحاق رابين، الذي ينتظر عودة بيرس من اوروبا الغربية لمناقشته على ما وصفته وسائل الاعلام الاسرائيلية بعدم مسؤولية التي يبديها موظفو وزارته".

من الواضح ان موضوع العلاقات مع جنوب افريقيا لم يعد مجرد شيء من الممكن الاستغناء عنه بالنسبة لاسرائيل. فخلال العشرين سنة الاخيرة ازداد دون المجمع العسكري الصناعي في الاقتصاد الاسرائيلي مما جعل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية الاسرائيلية علاقة جدلية بكل معنى الكلمة وليست ذات اتجاه واحد. فان كانت السياسة الخارجية بادئ ذي بدء هي المقرر الاساسي لاتخاذ اسرائيل مثل هذا الاتجاه في التصنيع "الا ان المارد تغلب على صانعه" كما يقول يوئل ماركوس (هآرتس ١/٢٧) فالصناعة العسكرية الاسرائيلية تدفع باتجاه العلاقات مع مثل هذه الانظمة. واسرائيل كما يفيد ماركوس لا تستطيع ان تكون انتقائية في اختيار الزبائن (فالدول الديموقراطية لا تشتري منا الاسلحة هذا ان لم تكن ضدنا سياسيا — نفس المصدر السابق).

تعتمد عل همشار (١/٢٨) على مصادر صحفية خارجية عندما تؤكد ان اسرائيل "كانت قد باعت لجنوب افريقيا امتياز انتاج بندقية "عوزي" وبعد ذلك بعشر سنوات امتياز لصنع بندقية (جليل)، كما باعت لبريتوريا، حسب مصادر اجنبية، المعلومات اللازمة لانتاج صاروخ بحر — بر من طراز "جبريئيل" وثلاث سفن حملة بصاروخ "ريشف". والمعلومات اللازمة لانتاج هذا الصاروخ. كما ارسلت اسرائيل دبابات ومجذرات عديدة الى جنوب افريقيا وطائرات ميراج ايضا. وحسب ما نشرته الصحف الاسرائيلية في الاسبوع الماضي فان الطائرة "كفيرا" التي تنتجها جنوب افريقيا "هي نموذج محسن لطائرة "كفير" الاسرائيلية" وتتحدث المصادر الاجنبية ايضا، وبرأيها هذا هو المجال الاهم، عن تعاون علمي — ذري بين اسرائيل وجنوب افريقيا ومشاركة اسرائيلية في التجارب النووية في المحيط الهندي".

وتعبر مواقف القادة الاسرائيليين امثال رابين وغيره عن قناعتهم بان اسم اسرائيل لن يدرج في القائمة التي سيقدمها ريغان الى الكونغرس، اما اذا ادرج الموضوع رسميا في الكونغرس فعندها ستجد اسرائيل الف منفذ، كما تجد الادارة الامريكية لنفسها لكي يستمر دعمها لجنوب افريقيا وغيرها من الانظمة الارهابية في العالم.

ان العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا اكثر حيوية (اقتصاديا) واكثر مبدئية (ايديولوجيا وسياسيا) من ان يفسرها تسريبها الى وسائل الاعلام.

اعتداءات استيطانية على اراضي سنيريا

يواصل المستوطنون اعتداءاتهم على اراضي المواطنين العرب في قرية سنيريا / قضاء قلقيلية، وقد حاولوا يوم الاحد (١/٢٥) اقتحام اراضي المواطن محمد احمد حمد، وللمرة الثالثة خلال عشرة ايام، مستغلين بذلك انتهاء مفعول الامر الاحترازي الذي يمنعهم من دخول تلك الاراضي والعمل فيها.

ولما قام اصحاب الاراضي بمنعهم، اطلق احد المستوطنين النار باتجاههم، واستدعى الشرطة و "حرس الحدود" الاسرائيلي، مدعيا ان المواطنين العرب رشقوا الحجارة على المستوطنين، فاعتقلت الشرطة الاسرائيلية اربعة مواطنين وهم: محمد احمد حمد وعبد الحليم يوسف الشيخ ومحمود زغلول ومحمود وعبد الحافظ عواد.

الا انه وبعد تدخل محاميهم سعيد عتيلي، اطلق سراحهم بكفالة مالية مقدارها الف شيكل جديد لكل واحد منهم الى حين حضور جلسة المحكمة.

عمال شركة كهرباء القدس يعلنون اضراباً تحذيرياً لساعتين

القدس — اضرب عمال وموظفو شركة كهرباء القدس لمدة ساعتين صباح امس الاربعاء. وقد جاء الاضراب للاعراب عن استياء العاملين واحتجاجهم على قرار مجلس ادارة الشركة، حيث الغى بموجبه قرارا سابقا بالموافقة على حق العمال والموظفين بتلقي راتب الشهرين الثالث والرابع عشر.

وشجبت نقابة عمال الشركة تراجع مجلس الادارة. واصدرت بيانا صحفيا ذكرت فيه: "ان هذا القرار جاء منسجما مع البيطالب والشروط الاسرائيلية والاردنية، ولتقوية الموقع التفاوضي لمجلس الادارة مع وزير الطاقة الاسرائيلي".

وطالبت الهيئة الادارية للنقابة المجلس بالتراجع عن قراره وطالبته بصرف رواتب العمال المستحقة منذ ١٠ شهور. وامهلت النقابة المجلس فترة ١٥ يوما ليتراجع عن قراره "والا فانها ستكون مضطرة لاتخاذ خطوات تصعيدية".

واختتمت الهيئة الادارية بيانها مؤكدة "بان حرصها على حقوق عمالها هو من حرصها على بقاء واستمرارية الشركة".